

تحرك عاجل

تحديد 10 يوليو/تموز موعدًا لإصدار الحكم لمحاكمة جماعية صورية

عُقدت في 9 مايو/أيار 2024 الجلسة العاشرة والأخيرة من المحاكمة الفادحة الجور التي تشمل 84 رجلًا إماراتيًا، من بينهم المدافعون عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي أحمد منصور ومحمد الركن وناصر بن غيث، أمام محكمة الاستئناف الاتحادية في أبو ظبي. وقد حدد القاضي 10 يوليو/تموز موعدًا لإصدار الحكم.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مائدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

سمو الشيخ محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

تويتر: MohamedBinZayed@

سمو الشيخ،

تحية طيبة وبعد...

يساورني القلق من أن المحاكمة الجماعية لـ 84 رجلًا إماراتيًا يتضمنون 26 من سجناء الرأي من بينهم أحمد منصور وناصر بن غيث ومحمد الركن، قد شابتها انتهاكات خطيرة لحقوق المحاكمة العادلة ومزاعم حول التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة.

وقد انعقدت الجلسة العاشرة من المحاكمة في 9 مايو/أيار 2024 أمام محكمة الاستئناف الاتحادية في أبو ظبي للاستماع لمرافعات محامي الدفاع وإفادات بعض المُحتَجِّزين. وأفاد المدافع الحقوقي وسجين الرأي أحمد منصور، الذي يُمثِّل نفسه في المحاكمة، بأن ما وصفته النيابة بالأعمال الإجرامية كان مجرد ممارسة المُحتَجِّزين لحقهم في حرية التعبير. وأثار محمد الركن بواعث قلق حيال محاكمة متهمين بنفس التهم التي أُدينوا بها قبلاً في 2013. وأشار متهمون آخرون إلى تدهور حالتهم الصحية البدنية والنفسية بسبب أوضاع السجون. وقد حدد القاضي 10 يوليو/تموز موعدًا لإصدار الحكم.

وقد قال متهمون، خلال جلسات المحاكمة، إنهم أرغموا على الاستماع لموسيقى صاخبة على مدار اليوم، لا سيما في أثناء أوقات راحتهم ونومهم. وذكروا أنهم كانوا يخضعون بعد ذلك للاستجواب وكانت تُسجَّل "اعترافاتهم" بالفيديو، وأن أي رفض لذلك يتسبب في معاقبتهم بالحبس الانفرادي. ويستمر حرمان المتهمين من التواصل مع عائلاتهم أو

محاميهم.

وكانت المحاكمة الجماعية الجديدة قد بدأت في 7 ديسمبر/كانون الأول 2023، على خلفية تهمة تأسيس "تنظيم إرهابي" ودعم هذا التنظيم وتمويله. وتنتهك الملاحقة القضائية لما لا يقل عن 66 من المتهمين في المحاكمة الجماعية الجارية الحظر المفروض على المحاكمة المزدوجة؛ إذ أنهم قد أُدينوا في 2013 في المحاكمة الجماعية في قضية "الإمارات-94"، بتهمة تتعلق بتأسيس لجنة العدالة والكرامة، للدعوة إلى احترام حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة. ويجري احتجاز ستين منهم بعد انقضاء مدد الأحكام الصادرة بحقهم.

وأهيبَ بسموكم أن تتخذوا جميع الإجراءات اللازمة لضمان الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن سجناء الرأي أحمد منصور، ومحمد الركن، وناصر بن غيث، وعن جميع الأشخاص الآخرين المُحتجزين تعسفياً ممن يُحاكمون في المحاكمة الجماعية الجارية دونما سبب سوى ممارستهم لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها؛ وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم من جراء ممارستهم لحقوقهم الإنسانية. وإلى أن يتحقق ذلك، أهيبُ بسموكم أن تضمنوا أن يُحتجز هؤلاء الأشخاص في ظروف تتماشى مع المعايير الدولية، وألا يتعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وأن تُتاح لهم فوراً وبصفة منتظمة سبل الاتصال بعائلاتهم ومحاميهم والحصول على أي رعاية طبية قد يكونون في حاجة لها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

لوحظ وقوع العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق المتهمين في نيل محاكمة عادلة منذ بدء المحاكمة الجماعية الجديدة، يوم 7 ديسمبر/كانون الأول 2023، بما في ذلك قيام السلطات بتوجيه أقوال شهود؛ وعدم الإفصاح عن تفاصيل أساسية مثل التهم المُحددة المُوجهة لمتهمين ومواد القانون المُستخدمة لتوجيه التهم؛ والقيود المفروضة على المحامين في تبادل الوثائق المتعلقة بالقضية مع المتهمين وعائلاتهم؛ ومنع أفراد العائلات من حضور جلسات المحاكمة.

وبعد مرور شهر على المحاكمة، في 6 يناير/كانون الثاني 2024، [أعلنت](#) السلطات الإماراتية في نهاية المطاف نبأ المحاكمة على موقع وكالة أنباء الإمارات الرسمية (وام)، مؤكدةً عدد المتهمين الذين تجري محاكمتهم والتهم المُوجهة إليهم بـ"إنشاء تنظيم سري آخر بغرض ارتكاب أعمال عنف وإرهاب على أراضي الدولة". وبناءً على معلومات من أفراد من العائلات، وبيان وام المنشور، يبدو أن التهم مُوجهة بموجب قانون مكافحة الجرائم الإرهابية لسنة 2014، وتستند إلى العضوية المزعومة في لجنة العدالة والكرامة، وهي فرع من حركة الإصلاح، التي تُعتبر النسخة الإماراتية من جماعة الإخوان المسلمين. وبحسب نصي أمر الإحالة والحكم الصادرين في عام

2013 في قضية الإمارات 94 (انظر أدناه)، فإن اللجنة قامت "بتوعية المجتمع بحقوقه ونشر مقالات بتلك الحقوق"، و"بالتواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية".

وفي 19 يناير/كانون الثاني 2024، قال عدد من [خبراء الأمم المتحدة](#) إنهم يشعرون بالقلق البالغ من أن "التهمة الجديدة الموجهة ضد ما لا يقل عن 84 من أعضاء المجتمع المدني - بمن فيهم مدافعون عن حقوق الإنسان وناشطون ومعارضون سياسيون - بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014، تنتهك الحظر الدولي على المحاكمة المزدوجة و[تطبيق] القانون الجنائي بأثر رجعي". ويُشير مصطلح المحاكمة المزدوجة إلى المبدأ القانوني المتمثل في أنه لا يجوز أن تُوجه إلى المتهم مرة ثانية تهمة سبق أن تمت تبرئته منها.

وكانت الإمارات العربية المتحدة، بحلول عام 2014، قد نجحت في إغلاق الحيز المحدود الذي كان متاحًا للمعارضة في البلاد، باحتجاز عشرات المواطنين الإماراتيين تعسفيًا، من بينهم عشرات كانوا قد وقَّعوا، في مارس/آذار 2011، على عريضة من أجل الإصلاح الديمقراطي مُوجَّهة إلى حكام البلاد. وفي عام 2013، وإثر [محاكمة جماعية](#) فادحة الجور شملت 94 متهمًا، فيما يُعرَف بقضية الإمارات 94، أُدين 69 شخصًا وحُكِم عليهم بالسجن لمدد تراوحت بين سبعة أعوام و15 عامًا، وصدرت الأحكام على العشرات منهم بسبب مطالبتهم بالإصلاح والديمقراطية. وبموجب القانون الإماراتي الساري آنذاك، كان هذا الحكم نهائيًا وغير قابل للاستئناف، ما يُخالف القانون الدولي. ومن بين الأشخاص المحكوم عليهم، وعددهم 69، حُكِم على خمسة أشخاص بالسجن سبع سنوات؛ وحُكِم على 56 شخصًا بالسجن 10 سنوات؛ بينما حُكِم غيابيًا على ثمانية أشخاص بالسجن 15 سنة. ويظل 60 شخصًا، [من أولئك الذين احتُجزوا بموجب القضية](#)، محتجزين تعسفيًا بعد قضاء أحكامهم.

وفي 17 يوليو/تموز 2012، اعتُقل المحامي الحقوقي البارز والرئيس السابق لجمعية الحقوقيين الإماراتيين، محمد الركن. وحُكِم عليه في يوليو/تموز 2013 بالسجن لمدة 10 سنوات، يعقبها الخضوع للمراقبة لمدة ثلاث سنوات، وذلك في نهاية المحاكمة في قضية الإمارات 94. وكان المفروض أن يُطلق سراحه في 17 يوليو/تموز 2022.

واعْتُقل المدافع الحقوقي [أحمد منصور](#) في 20 مارس/آذار 2017، وحُكِم عليه بالسجن 10 أعوام، في مايو/أيار 2018. وقد أُدين بتهم من بينها "الإساءة إلى 'هيبة ومكانة الدولة ورموزها'، بما في ذلك قادتتها". وقد أُحتُجز أحمد منصور رهن الحبس الانفرادي منذ القبض عليه. وحتى اعتقاله، كان أحمد منصور الصوت المستقل الوحيد الذي ظل شجاعًا بما يكفي للمجاهرة بالحديث ضد انتهاكات حقوق الإنسان من داخل البلاد، بعد انتهاء محاكمة عام 2013 الجماعية.

ويقضي المدافع الحقوقي [ناصر بن غيث](#) حكمًا بالسجن لمدة 10 سنوات، صدر ضده في 29 مارس/آذار 2017 من محكمة الاستئناف الاتحادية في أبو ظبي. وقد أُدين بتهم، من بينها "نشر معلومات كاذبة" عن قادة الإمارات العربية المتحدة وسياساتها، وذلك استنادًا إلى تعليقات كتبها على موقع إكس (تويتر سابقًا)، نكر فيها أن

المحاكمة السابقة له مع أربعة أشخاص إماراتيين آخرين لم تكن عادلة. وخلال محاكمته في عام 2017، فرضت السلطات قيودًا على اتصاله بمحاميه، ولم يتمكن من إعداد دفاع كافٍ.

لغة المخاطبة المفضّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية.

ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 31 يوليو/تموز 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: أحمد منصور (صيغ المذكر)، ومحمد الركن (صيغ المذكر)، وناصر بن غيث (صيغ المذكر).

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/7716/2024/ar>